الأمم المتحدة

E/ICEF/2024/AB/L.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
15 April 2024
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2024

11-14 حزيران/يونيه 2024

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي لعام 2023 المقدَّم من مكتب اليونيسف للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي

موجز

يُقدِّم هذا التقرير عرضا موجزا للأنشطة التي اضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وترد في الإضافة إلى هذا التقرير (E/ICEF/2024/AB/L.3/Add.1) معلومات عن حالات التحقيق التي أُغلقت خلال تلك الفترة.

وبناء على ما طلبه المجلس التنفيذي في القرار 11/2015 فيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى ملاءمة وفعالية إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ (ب) موجز للأعمال والمعايير التي تدعم ذلك الرأي؛ (ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية التي تتقيد بها اليونيسف؛ (د) وجهة نظر بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسبا وكافيا وفعَّالا لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات. ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية، ويعكس انسجام الممارسات في مسائل المراجعة والتحقيق مع مهام الرقابة الأخرى لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة تلبية لطلبات أخرى طلبها المجلس التنفيذي.

وترد في الفرع الثالث عشر عناصر مشروع قرار لينظر فيها المجلس التنفيذي. ويرد ردُّ الإدارة على هذا التقرير في الوثيقة E/ICEF/2024/AB/L.4.

* E/ICEF/2024/10.

070524 300424 24-06760 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة

1 - واصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2023 تعزيز ما يقدمه إلى اليونيسف من قيمة وأثر، واستمر في تعزيز دوره كجهة استشارية موثوقة للمديرة التنفيذية والقيادة العليا والموظفين باليونيسف. وسعى المكتب جاهدا إلى المساعدة في الحفاظ على إطار النزاهة ودعم الإدارة المُحكمة للمخاطر من أجل كفالة استخدام موارد اليونيسف بكفاءة في الأغراض المقصودة منها حصرا.

2 - ويؤكد المكتب أنه لم يخضع خلال عام 2023 لأي تدخل من الإدارة في تحديد نطاق عملياته للمراجعة الداخلية والتحقيق، وفي أداء عمله والإبلاغ بنتائجه.

3 - وعملا بقرار المجلس التنفيذي 11/2015، يسرُّ المكتب أن يفيد بأنه، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به في عام 2023، لم يقف على ما يدفعه إلى الاعتقاد بأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف كانت غير ملائمة وغير فعالة لتحقيق أهداف المنظمة. والأسس المستند إليها في التوصل إلى هذا الرأي هي خطة العمل للمراجعة القائمة على المخاطر، ونتائج عمليات المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية، وعدم اكتشاف أي قصور جوهري في عمليات المراجعة المنجزة، وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها. وعملا بقرار المجلس التنفيذي 15/2022، يعرض هذا التقرير، في الفرعين الثامن والعاشر، موجزا عن مسائل الرقابة الداخلية الرئيسية المصادفة في عمليات المراجعة والتحقيق.

4 - وأُصدر 25 تقريرا من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2023. ومن هذه التقارير 19 تقريرا عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية، و 5 تقارير عن مراجعة الحسابات عن الأنشطة المواضيعية والشاملة، وتقريرا استشاريا مشتركا واحدا. وكانت الاستنتاجات الإجمالية لما نسبته 63 في المائة من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2023 إما نتيجة "مرضية" أو "مرضية جزئيا، بحاجة لتحسينات"[(1)]. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يكن قد بقي سوى إجراء واحد متفق عليه في سياق عملية مراجعة دون تنفيذ لأكثر من 18 شهرا. ونشر المكتب جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2023 البالغ عددها 24 تقريرا؛ أما التقرير الاستشاري فغير خاضع للنشر.

5 - وفي عام 2023، تناول قسم التحقيقات 912 حالة من إجمالي الحالات المعروضة عليه، وهو ما يمثل زيادة قدرها 18 في المائة مقارنة بعام 2022. وارتفع عدد الحالات المغلقة بنسبة 3 في المائة مقارنة بعام 2022.

6 - وفي عام 2024، سيفتتح المكتب قسماً في نيروبي. وقد وضع المكتب نموذجا للميزنة لتوقع الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف للفترة 2024-2025، وهو ما يقلل من الحاجة إلى رصد مخصصات تقديرية ويحافظ على استقلالية المكتب. وسيُنجز تقييم شامل للاحتياجات الإجمالية من الموارد في إطار دورة الميزانية المتكاملة للفترة 2026-2029.

7 - ويستمر برنامج المكتب لتحليل البيانات في النضوج وهو جزء لا يتجزأ من عمليات المكتب. وبعد أن وضع البرنامج مجموعة من الأدوات التحليلية، من المقرر أن يشرع في تجريب استخدام الذكاء الاصطناعي دعماً لخطة عمل المكتب.

(1) انظر الفقرة 15 والمرفق الأول للاطلاع على تعاريف التقديرات الأربعة التي تصنَّف تحتها استنتاجات المراجعة.

ثانيا - الولاية

8 - مهمة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، على نحو ما يرد في ميثاقه، هي تقديم خدمات مستقلة وموضوعية في مجالات الضمان والتحقيق والتشاور من خلال عمليات المراجعة الداخلية للحسابات ومن خلال التحقيقات. ويعزز المكتب المساءلة والإدارة السليمة للمخاطر والنزاهة والسلوك الأخلاقي في جميع الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسف.

9 - وتقيِّم عمليات المراجعة الداخلية مدى ملاءمة وفعالية إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. والهدف منها هو دعم ما يلي:

(أ) تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛

(ب) ملاءمة وفعالية عملية تحديد المخاطر وترتيب أولوياتها، وتحديد درجة تحمل المخاطر، وكفاءة وفعالية الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر المتبقية؛

(ج) موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية؛

(د) فعالية العمليات والبرامج واقتصادها وكفاءتها؛

(هـ) حماية الأصول؛

(و) الامتثال للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات المعمول بها.

10 - ويتولى المكتب أيضا مسؤولية التقييم والتحقيق في حالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة المرتبطة باليونيسف. ويشمل ذلك الادعاءات المتعلقة بالغش والفساد وغير ذلك من أشكال سوء السلوك والمخالفات التي يتورط فيها موظفون من اليونيسف وأفراد من غير موظفيها، ومتعاقدون مؤسسيون، وجهات شريكة في التنفيذ وغيرهم من الأطراف الثالثة.

ثالثا - رأي الضمان الناتج عن المراجعة الداخلية لعام 2023

ألف - الرأي العام

11 - تتولى إدارة اليونيسف المسؤولية عن وضع وتعهُّد نُظم وعمليات للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لتحقيق أهداف المنظمة. ولم يقف المكتب، استنادا إلى نطاق العمل الذي اضطلَع به في عام 2023، على ما يدفعه إلى الاعتقاد بأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف كانت غير ملائمة وغير فعالة لتحقيق أهداف المنظمة.

باء - أساس الرأي

12 - يستند الرأي العام عن عام 2023 إلى ما يلي:

(أ) الثقة في أن التخطيط للمراجعة القائم على المخاطر الذي قام به المكتب أدى إلى استخدام موارد المراجعة استخداما فعالا في تقييم المخاطر الرئيسية التي تعترض تحقيق أهداف المنظمة؛

(ب) استنتاجات عمليات المراجعة الداخلية المنجزة خلال السنة؛

(ج) عدم اكتشاف أي قصور جوهري في عمليات المراجعة يُشير إلى وجود عجز في إطار المنظمة العام للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ومن ثم تأديته إلى عدم تحقيق نتائج هامة؛

(د) معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها للتخفيف من المخاطر المحددة.

جيم - تنفيذ خطة العمل القائمة على المخاطر

13 - ركز المكتب، في إعداده لخطة العمل للمراجعة الداخلية لعام 2023، على المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة على اليونيسف. وحُدِّد استنادا إلى تقييم المخاطر انطواءُ 29 مجالا وعملية ونظاما على مخاطر شديدة. ورُئي أن 22 منها تقتضي الخضوع لنشاط ضمان وأُعطيت لها الأولوية في تخصيص الموارد المتاحة. ثم خصصت الموارد المتبقية لمجموعة مختارة من 10 مجالات تنطوي على مخاطر متوسطة ومنخفضة. وبذلك، تضمنت خطة العمل للمراجعة الداخلية لعام 2023 ما مجموعه 32 عملية وهي كالتالي:

(أ) 13 عملية مراجعة تتعلق بمكاتب قطرية تنطوي على مخاطر شديدة

(ب) 7 عمليات مراجعة مواضيعية

(ج) عمليتَا مراجعة تتعلقان بمجالات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على مخاطر شديدة

(د) 10 عمليات مراجعة تتعلق بمجالات تنطوي على مخاطر متوسطة ومنخفضة

14 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان قد انتُهي من تنفيذ 25 عملية من عمليات المراجعة المحددة في خطة العمل المعدلة ويُنتظر، على غرار المتوقع خلال عملية إعداد خطة العمل لعام 2023، أن يُنتهى من تنفيذ 7 عمليات بدأ تنفيذها في الربع الأخير من عام 2023 في الربع الأول من عام 2024.

دال - استنتاجات عمليات المراجعة الداخلية المنجزة

15 - يستخدم المكتب مقياسا مؤلفا من أربعة مستويات لتصنيف الاستنتاجات في تقارير المراجعة الداخلية التي يصدرها. ويشير المستويان الأولان - "مُرضية" و "مُرضية جزئيا، بحاجة لتحسينات" - إلى نتيجة مُرضية بشكل عام وإلى عدم وجود تأثير سلبي جوهري. ويدل المستوى الثالث - "مُرضية جزئيا، بحاجة لتحسينات كبيرة" - على وجود أوجه ضعف يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أداء المجالات التي شملتها المراجعة. ويشير المستوى الرابع - "غير مُرضية" - إلى وجود أوجه قصور أساسية تتطلب معالجةً لتجنب أن تخلف عواقب سلبية شديدة على المجالات التي شملتها المراجعة أو على المنظمة ككل.

16 - وفي عام 2023، كانت التقديرات التي خلص إليها في 63 في المائة من عمليات المراجعة المنجزة هي "مرضية" أو "مرضية جزئيا". ويعرض الشكل الأول التقديرات التي خلصت إليها تقارير المراجعة عن الأعوام من 2019 إلى 2023.

الشكل الأول

استنتاجات تقارير مراجعة الحسابات، 2019-2023

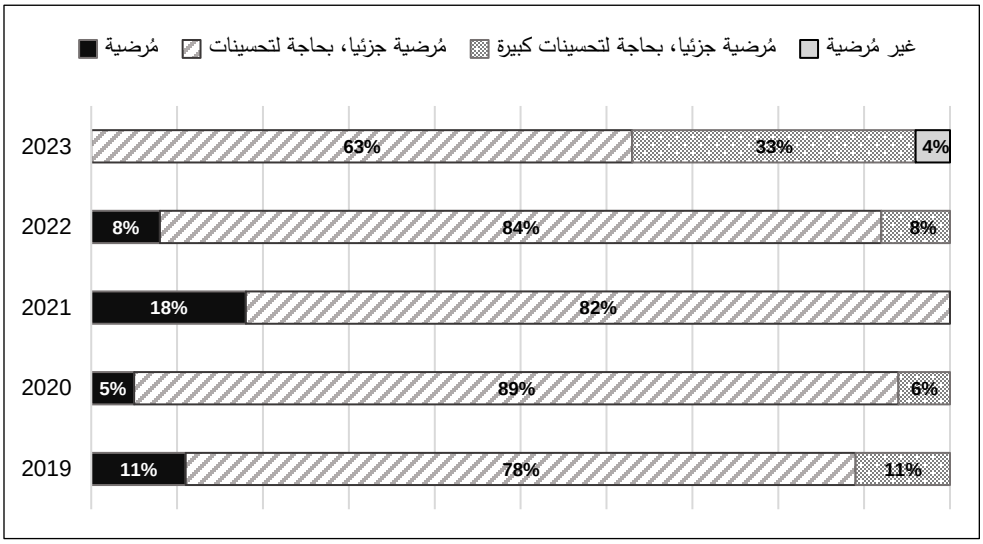

هاء - أوجه القصور الجوهرية

17 - وتشمل عمليات المراجعة التي يجريها المكتب تحليلا للأسباب الجذرية لأوجه القصور المحددة، يليه مشاورات مع المديرين المعنيين للاتفاق على الإجراءات المناسب اتخاذها لإدارة المخاطر المحددة بفعالية وكفاءة. وبعدئذ تُصنَّف أولوية تلك الإجراءات باعتبارها ذات أولوية عالية أو متوسطة أو منخفضة، حسب الأهمية النسبية للأثر المحتمل أن يحدث إذا تحققت تلك المخاطر في الواقع. ولا تُدرج في تقارير المراجعة إلاّ الإجراءات ذات الأولوية العالية أو المتوسطة؛ أما الإجراءات المنخفضة الأولوية، فيُبلَّغ بها الكيان الذي خضع للمراجعة بصورة غير رسمية.

18 - وصُنِّف ما نسبته 25 في المائة من الإجراءات المتفق عليها البالغ عددها 179 إجراء في تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2023 على أنها ذات أولوية عالية (انظر المرفق الأول). وفي حين أن أوجه القصور التي اقتضت اتخاذ هذه الإجراءات ذات الأولوية العالية اعتُبرت جوهرية، فإن المكتب يرى أن من غير المنتظر أن تؤثر أوجه القصور هذه سلبا، سواء بصفة فردية أو جماعية، على تحقيق النتائج المتوقعة على الصعيد العام.

واو - معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

19 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان قد نُفِّذ 87 في المائة من جميع الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن عمليات المراجعة المنجزة في عام 2022. ولم يبق سوى إجراء واحد متفق عليه دون تنفيذ لأكثر من 18 شهرا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر المرفق الثاني). ويبين الجدول 1 تقادُم ما تبقى دون تنفيذ من الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية المنجزة في عامي 2022 و 2023. وفي حين أنه لا يزال من السابق جدا لأوانه إتمام تنفيذ الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات المنجزة في عام 2023، ينتظر المكتب، استنادا إلى الأداء السابق، أن تنفذ المكاتب المعنية هذه الإجراءات في المواعيد المتفق عليها.

الجدول 1

تقادُم ما تبقى دون تنفيذ من الإجراءات المتفق عليها، 2022-2023*

أولوية الإجراءات المتفق عليها	*مجموع الإجراءات المتفق عليها الباقية دون تنفيذ (2022-2023)*	*الفترة الزمنية التي ظلت فيها الإجراءات المتفق عليها دون تنفيذ (انطلاقا من تاريخ إصدار التقارير النهائية للمراجعة)*		
		أقل من 12 شهرا	*من 12 شهرا إلى 18 شهرا*	*أكثر من 18 شهرا*
عالية	55	42	13	0
متوسطة	138	104	33	1

* في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

رابعا - الاستقلالية

20 - وفقا لولاية المكتب:

(أ) ظل مدير المكتب يقدم تقاريره إلى المديرة التنفيذية ويخضع للمساءلة أمامها عن وضع خطط عمل المكتب وتنفيذها؛

(ب) ظل مدير المكتب على اتصال مباشر بالمديرة التنفيذية، بما في ذلك بشأن ملاك موظفي المكتب وميزانيته؛

(ج) واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة المستقلة إلى المديرة التنفيذية بشأن أعمال المكتب؛

(د) قدم المكتب تقارير مستقلة إلى المجلس التنفيذي بشأن استنتاجاته وشواغله.

21 - وفي عام 2023، شرع المجلس التنفيذي في عقد جلسات إحاطة دورية مغلقة مع المكتب.

22 - ويؤكد المكتب أنه لم يخضع خلال عام 2023 لأي تدخل من الإدارة في تحديد نطاق عملياته للمراجعة والتحقيق، وفي أداء عمله والإبلاغ بنتائجه.

خامسا - المعايير المهنية

23 - يجري المكتب أعمال المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المدققين الداخليين.

24 - ويتعهَّد المكتب برنامجا داخليا لضمان جودة وظيفة المراجعة التي يقوم بها وتحسينها، ويشمل البرنامج ضمان الجودة على مستوى العمليات، والتقييمات الذاتية المستمرة، وتعقيبات العملاء، والتقييمات الخارجية للجودة. ومنح تقييم للجودة قامت به جهة خارجية في عام 2019 أعلى تقدير ممكن للمكتب[2].

(2) متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/auditandinvestigation/documents/iia-external-quality-assessment-eqa-unicef-internal-audit-2019.

25 - ويجري المكتب تحقيقاته بما يتفق مع المبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات ومع سياسات اليونيسف السارية.

26 - وخلُص تقييم لجودة وظيفة التحقيقات قامت به جهة خارجية في كانون الثاني/يناير 2022 أن أداء الوظيفة يتوافق مع المبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات ويمتثل لميثاق المكتب وغيره من الصكوك التشريعية المعمول بها في اليونيسف[3].

27 - وعملا بقرار المجلس التنفيذي 12/2018، يرد في المرفق الثالث تقرير عن أداء المكتب في عام 2023 في ضوء المؤشرات والأهداف الرئيسية.

سادسا - الشبكة المهنية

28 - ظل المكتب في عام 2023 عضوا نشطا في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومجموعة ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة. وشارك المكتب في آب/أغسطس في المؤتمر الخامس عشر لمجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة، والمؤتمر الثاني والخمسين لمجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

29 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك المكتب في المؤتمر الثالث والعشرين للمحققين الدوليين.

30 - وأجرى المكتب اتصالات مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات من أجل تنسيق التخطيط للعمل وتفادي حدوث تداخل في التغطية بأنشطة الضمان، وتواصل المكتب أيضا مع القائمين بمهام الرقابة الداخلية الأخرى داخل اليونيسف ومع هيئات الرقابة التابعة للجهات المانحة.

31 - وشارك المكتب في قيادة عملية وضع "المبادئ الرئيسية لإشراك الجهات المانحة" المتوخى منها تنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة في معالجة التحديات التي تفرضها زيادة شروط الجهات المانحة. وقد أقرت مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة ومجموعة ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة هذه المبادئ.

سابعا - الموارد

32 - بلغت ميزانية المكتب في عام 2023 ما قدره 14,9 مليون دولار. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان لدى المكتب 60 وظيفة مأذون بها (منها 16 وظيفة شاغرة)، بما في ذلك وظيفة المدير (الذي يدعمه مستشار)؛ ووظيفة نائب المدير المعني بمراجعة الحسابات؛ ووظيفة نائب المدير المعني بالتحقيقات؛ و 28 وظيفة في قسم المراجعة الداخلية للحسابات؛ و 28 وظيفة في قسم التحقيقات. ومقر 42 وظيفة من تلك الوظائف الستين هو نيويورك، بينما مقر 13 وظيفة هو بودابست ومقر 5 وظائف هو

(3) متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/auditandinvestigation/documents/2021-external-quality-assessment-eqa-unicef-investigations-function.

نيروبي. ولدى المكتب أيضـــا وظيفة واحدة لموظف فني مبتدئ. ومن المتوقع أن يصـــبح مقر ما يقرب من ثلث وظائف المكتب خارج نيويورك بحلول نهاية عام 2024.

33 - ولتوفير التمويل الكافي والتقليل إلى أقصـــى حد من احتمال تأثير الميزنة غير المتصـــلة بالوظائف في اسـتقلالية المكتب في أداء عمله، وضـعَ المكتب نموذجا موضـوعيا لحسـاب الاحتياجات من الموارد في الميزانية غير المتصلة بالوظائف في عام 2024 وما بعده.

34 - وســـيُجرى في إطـار دورة الميزانيـة للفترة 2026-2029 تقييمٌ شـــامـل للموارد الإجمـاليـة (المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بها) التي يحتاجها المكتب لتنفيذ خطة عمله السريعة الازدياد.

ثامنا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات

35 - في عام 2023، أصدر المكتب 25 تقريرا عن عمليات المراجعة (انظر المرفق الأول).

ألف - توزيع استنتاجات المراجعة

36 - يرد توزيع استنتاجات المراجعة في الجدول 2 أدناه.

الجدول 2

توزيع استنتاجات المراجعة حسب المنطقة والمجال المواضيعي، عام 2023[أ]

		الاستنتاجات		
مجال المراجعة	*عدد عمليات المراجعة*	*مرضية*	*مُرضـــية جزئيا، بحاجة لتحسينات*	*مُرضـية جزئيا، بحاجة لتحسينات كبيرة*	*رأي سلبي*
ألف - مراجعة حســـابات المكاتب القطرية (حسب المنطقة)	**19**	**0**	**13**	**5**	**1**
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	7	0	4	3	0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2	0	2	0	0
غرب ووسط أفريقيا	4	0	3	1	0
أوروبا ووسط آسيا	3	0	2	1	0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1	0	1	0	0
جنوب آسيا	1	0	1	0	0
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1	0	0	0	1
باء- المراجعة المواضـيعية/مراجعة حسابات المقر	**5**	**0**	**2**	**3**	**0**
المجموع (ألف + باء)	**24**	**0**	**15**	**8**	**1**

(أ) لم يُدرج في هذا الجدول تقرير استشاري واحد صدر في عام 2023 ولا يتضمن استنتاجات معيارية.

باء - النتائج الهامة المستخلصة من المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية

37 - أنجز المكتب في عام 2023 عمليات المراجعة الداخلية لحسابات 19 مكتبا قطريا لليونيسف. وكان الهدف هو تحديد ما إذا كانت عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكاتب التي خضعت للمراجعة ملائمةً وفعالةً بحيث تكفل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويبين الشكل الثاني نسب أوجه القصور المحددة حسب مجال الخطر، ويبرز مستويات الأولوية للإجراءات المتفق على اتخاذها لمعالجتها.

الشكل الثاني

أوجه القصور المحدد وجودها في المكاتب القطرية التي روجعت حساباتها، مصنفةً حسب مجال الخطر

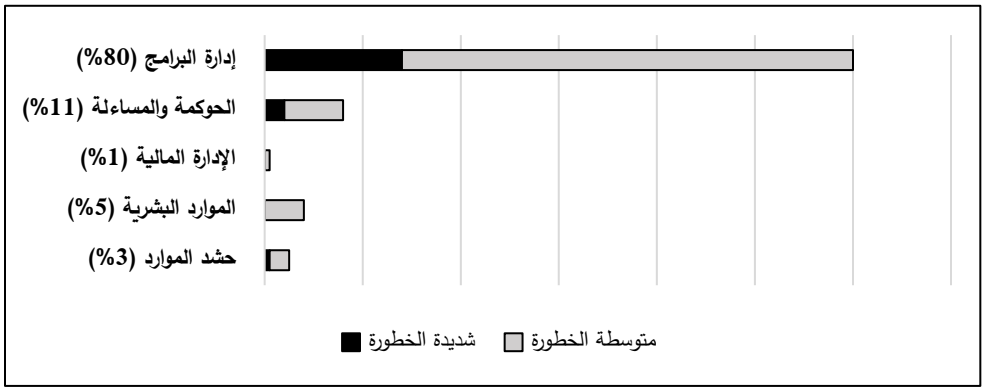

38 - ترد في الفقرات التالية لمحة عامة عن الملاحظات والاتجاهات الرئيسية المستقاة من تقارير عمليات المراجعة المنجزة في عام 2023.

1 - إدارة البرامج

39 - تشمل إدارةُ البرامج تخطيطَ البرامج القطرية وتخطيط العمل، والرصد والتقييم، وإدارة الشراكات مع الجهات الشريكة في التنفيذ، واللوازم والخدمات البرنامجية، وأدوات البرامج مثل التحويلات النقدية الإنسانية، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمساءلة أمام السكان المتضررين. وتتعلق الملاحظات والإجراءات الرئيسية المنبثقة عن عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي أنجزت في عام 2023 بتنفيذ الشراكات وتوزيع اللوازم البرنامجية.

(أ) **تنفيذ الشراكات:** تنجز المكاتب القطرية لليونيسف عملها من خلال الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية حتى تنفذ برامجها القطرية المعتمدة. وصرفت المكاتب القطرية التي روجعت حساباتها في عام 2023 ما يقرب من 935 مليون دولار لكيانات حكومية و 772 مليون دولار لمنظمات غير حكومية، وهو ما يمثل 24 في المائة من ميزانيات هذه المكاتب للفترة 2022-2023. ونسبة 77 في المائة مما صُرف كانت مبالغ مدفوعة مقدماً في شكل تحويلات نقدية مباشرة يتعين على الجهات الشريكة إثبات استخدامها في الأنشطة المحددة المسندة إليها. ولاحظ المكتب أن أنشطة الضمان المطلوب أن تضطلع بها المكاتب في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية لم تمكّن اليونيسف من الحصول إلا على حد أدنى من الضمان بأن الأموال المقدمة إلى الجهات الشريكة استُخدمت في الأغراض المقصودة منها، ولا سيما في سياقات الطوارئ. ونسبة كبيرة من الاستنتاجات المستخلصة من أنشطة الضمان المتعلقة بالنهج

المنسق للتحويلات النقدية تُشير إلى عدم تقديم الجهات الشريكة وثائق إثبات كافية بشأن استخدام الأموال في الأغراض المقصودة، لكن مستويات الضمان المحصل عليه والإجراءات المتخذة من المكاتب القطرية لمساءلة الجهات الشريكة متباينةٌ تباينا شديدا. وفي حين يُلاحظ عموما امتثال المكاتب في الغالب لمتطلبات الضمان الدنيا فيما يتعلق بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، لم تعط المكاتب الأولوية باستمرار في أنشطة الضمان إلى الجهات الشريكة التي ينطوي العمل معها على درجة شديدة من الخطورة. ولوحظت أيضا صعوبات في الاضطلاع بأنشطة الضمان في الوقت المناسب، وفي الإسراع في استرداد النفقات المشكوك فيها أو اتخاذ إجراء بشأنها. ومن الإجراءات الرئيسية المتفق عليها ما يلي:

'1' تقييم مخاطر العمل مع الجهات الشريكة وتعديل خطط وأنشطة الضمان وفقا لذلك؛

'2' استخدام أساليب الاختيار على أساس التنافس في اختيار منظمات المجتمع المدني حيثما أمكن؛

'3' تعزيز أنشطة الرصد والضمان، ولا سيما فيما يتعلق بالجهات الشريكة التي ينطوي العمل معها على درجة شديدة من الخطورة، والاستفادة الفعالة من نتائج هذه الأنشطة؛

'4' تعديل أنشطة الضمان لتغطي على النحو الملائم المخاطر الفريدة الناشئة عما يقدم للمستفيدين من إمدادات وخدمات بناء وتزويد بالنقد باستخدام التحويلات النقدية المباشرة.

(ب) **توزيع اللوازم البرنامجية:** تُنجز المكاتب القطرية لليونيسف أيضا عملها على توزيع اللوازم البرنامجية على المستفيدين من خلال الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن شعبة الإمدادات تقوم مركزيا بشراء معظم اللوازم البرنامجية، تشتري المكاتب القطرية أيضا اللوازم محليا. وفي الفترة 2022-2023، اشترت شعبة الإمدادات والمكاتب القطرية لوازم برنامجية بقيمة 3,4 بلايين دولار. وفي الفترة 2022-2023، حولت المكاتب القطرية التي روجعت حساباتها في عام 2023 إمدادات إلى الجهات الشريكة تبلغ قيمتها حوالي 1,3 بليون دولار لتوزعها هذه الجهات بدورها على المستفيدين. ويزيد عدم وجود نظام مؤسسي موثوق به لتتبع الإمدادات بعد صرفها وتحويلها إلى الجهات الشريكة من مخاطر خسارتها وتحويلها إلى غير مقاصدها. ولوحظ في سياق المراجعة أن إدارة المكاتب القطرية لهذه المخاطر تتباين، ويعزى هذا التباين إلى حد كبير إلى الاختلافات في قدرة الجهات الشريكة على الحفاظ على العمل بنظم محاسبية وقدرة المكاتب القطرية على الإشراف على الجهات الشريكة. فعلى سبيل المثال، لاحظ المكتب ما يلي:

'1' في العديد من المكاتب القطرية، لم تكن قدرات الجهات الشريكة في التنفيذ من حيث المستودعات واللوجستيات تخضع دائما للتقييم قبل تحويل الإمدادات إليها؛

'2' كانت الإمدادات تُسلم حتى عندما لا تطلب الجهات الشريكة تلقيها أو تُسلم دون اتفاق رسمي؛

'3' كثيرا ما كانت الإمدادات تُسلم إلى الجهات الشريكة دون وجود خطط توزيع معتمدة.

(ج) لاحظ المكتب أيضا افتقار الجهات الشريكة إلى سجلات جرد دقيقة، وكثيرا ما كانت ظروف المستودعات والمخازن سيئة. وتفاقمت هذه الصعوبات بسبب الثغرات في رصد المستعملين

النهائيين، مما أدى إلى عدم توفر ما يكفي من الأدلة التي تؤكد أن الجهات الشـــريكة في التنفيذ توزع الإمدادات على النحو المناسب. ومن الإجراءات الرئيسية المتفق عليها ما يلي:

'1' تنقيح خطط الشراء لتتضمن التخطيط الشامل للتوزيع؛

'2' تقييم قدرات الجهات الشـــريكة في التنفيذ، التي تتعامل مع الإمدادات، من حيث المستودعات واللوجستيات؛

'3' تحسين الهياكل اللوجستية القطرية لتعزيز شفافية سلسلة الإمداد فيما يخص الإمدادات المودعة لدى الجهات الشريكة قبل توزيعها على المستفيدين المستهدفين؛

'4' تحسين عمليات رصد المستعملين النهائيين للتأكد من أن الإمدادات تُوزع على المستفيدين على النحو السليم وأنها مفيدة لهم؛

'5' إدماج عمليات رصـد مدّ المسـتعملين النهائيين بالإمدادات في الآليات القائمة لاسـتبيان آراء المستفيدين.

2 - الحوكمة والمساءلة

40 - لوحظ في ســـياق عمليات المراجعة لعام 2023 أن المكاتب القطرية بلغت درجات متفاوتة من النضـــج في تنفيذ اســـتراتيجية اليونيســـف لمكافحة الغش. وفي بعض المكاتب القطرية، لم تجر تقييمات لمخاطر الغش والفساد؛ وحيثما أجريت هذه التقييمات، بدا أن الإشراف عليها وتحديد إجراءات للتخفيف من المخاطر كانا محدودين أو منعدمين. ولم يبد في كثير من الحالات أن إدارة مخاطر الغش والفساد كانت من أولويات الإدارة العليا، كما أن تقييمات المخاطر لم تشـــمل جميع المجالات البرنامجية التي تنطوي على خطورة شـــديدة. وحيثما نفذت تدابير، بدا في بعض الأحيان أنها غير كافية لإدارة المخاطر الكامنة. وفي مكاتب قطرية أخرى، يلزم إنجاز مزيد من التدريب للموظفين والجهات الشـــريكة في التنفيذ لضـــمان قدرتهم على الوفاء بفعالية بمسؤولياتهم عن منع الغش وكشفه والإبلاغ عنه. ومن الإجراءات الرئيسية المتفق عليها ما يلي:

(أ) القيام بانتظام بتحديث تقييمات مخاطر الغش، ووضـــع خطط لمكافحة الغش، وإعداد وتنفيذ خطط عمل محددة الأهداف تركز على الجهات الرئيسية من مقدمي الخدمات والبائعين والمستفيدين؛

(ب) تعزيز وعي الموظفين وتدريبهم، ولا سيما في المجالات التي تنطوي على مخاطر شديدة مثل مشاريع البناء، وفي المواقع النائية المحدود وصول الموظفين إليها؛

(ج) ضـمان فعالية اللامركزية في تنفيذ العمليات باسـتخدام إطار واضـح للمسـاءلة وبالرصـد المنهجي على أساس موجزات المخاطر الخاصة بكل موقع بعينه؛

(د) الاستفادة من هياكل إدارة المخاطر المشتركة بين الوكالات، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الغش في سياقات الطوارئ.

جيم - النتائج الهامة التي تحققت من عمليات المراجعة المواضيعية

1 - إطار اليونيسف التنظيمي

41 - تشكل الأدوات التنظيمية جانبا حاسما من جوانب إطار اليونيسف للرقابة الداخلية الذي يستخدم لتوجيه وتنظيم سلوك الموظفين وأدائهم في تنفيذ مهامهم بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونيسف.

42 - ولاحظ المكتب، في تقريره لعام 2023 عن مراجعة إطار اليونيسف التنظيمي، عدم وجود أدلة كافية على المشاركة الفعلية للمديرة التنفيذية في وضع السياسات والإجراءات. كما أن الطريقة التي توضع بها السياسات والإجراءات كثيرا ما تجعل تطبيقها صعبا، وينشأ عنها خطر التداخل وانعدام الاتساق. ولم تبين السياسات والإجراءات عموما الحالات التي تكون فيها غير قابلة للتطبيق، كما أنها لم تحدد معايير الإعفاء من تطبيقها. وفي ظل عدم وجود إرشادات مفصلة، يقرر المستعملون النهائيون تكرارا إعداد الوثائق بأنفسهم، مثل إجراءات التشغيل الموحدة ومجموعات الأدوات، وهو ما يشكل مخاطر على فعالية السياسات المعنية. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية المتفق عليها المنبثقة عن المراجعة:

(أ) وضع سياسة تنظّم الإطار التنظيمي الذي تصدره المديرة التنفيذية؛ وتعديل الإجراء الحالي المتعلق بالإطار التنظيمي؛ وإنشاء وظيفة مركزية مستقلة تتعلق بالسياسات وتزويدها بما يناسبها من موارد للإشراف على تحديد المحتوى التنظيمي وإعداده وإصداره ورصده وإنفاذه؛

(ب) كفالة أن تبيّن السياسة التنظيمية الظروف الاستثنائية التي يمكن السماح فيها بالإعفاء من لزوم تطبيقها، وأن تحدِّد عملية شفافة لاتخاذ القرارات بشأن منح هذا الإعفاء.

2 - شعبة الشراكات العامة

43 - تقوم شعبة الشراكات العامة بأعمال الدعوة في مجال السياسات وبحشد الموارد من القطاع العام لدعم عمل اليونيسف في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من حدة التنافس على التمويل وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، نجحت الشعبة في حشد موارد كبيرة متجاوزةً أهدافها لعام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، عممت الشعبة بانتظام رؤى متعمقة بشأن التغيرات في البلدان المانحة، التي لها صلة بالجهود المؤسسية لحشد الموارد، على المكاتب في اليونيسف بأسرها. لكن المكتب لاحظ ما يلي من جهة أخرى:

(أ) لم تكن أدوار مكاتب اليونيسف وواجباتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بتفاعلها وعملها مع الجهات المانحة من القطاع العام واضحةً ومتماشيةً مع الإطار التنظيمي القائم دائما؛

(ب) في حين أن أهداف الشعبة لحشد الموارد زادت زيادة كبيرة، كان النمو في حجم الموارد اللازم رصدها لتحقيق الأهداف محدودا؛

(ج) لم يكن واضحا كيف سيتم العمل على أولويات الشعبة في مجال الدعوة، وما هي النتائج المتوقعة بالتحديد.

44 - وفيما يلي الإجراءات الرئيسية المنبثقة عن المراجعة:

(أ) تحديث جميع وثائق السياسات المعنية لضمان وضوح الأدوار والواجبات والمسؤوليات فيما يتعلق بالتفاوض على الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات وإدارتها؛

(ب) إضفاء الطابع الرسمي على تفويض السلطة من مدير الشعبة إلى المكاتب الأخرى، وتنفيذ نظام للرصد للتأكد على نحو موثوق من الامتثال؛

(ج) إعداد بيان جدوى من أجل إعادة النظر في النموذج التمويلي للشعبة لزيادة التمويل المرصود لأنشطة حشد الموارد الحيوية.

3 - إدارة الأداء والتطوير الوظيفي

45 - نمت القوة العاملة في اليونيسف نموا كبيرا خلال العقد الماضي، وتُدرج استراتيجية اليونيسف الخاصة بالأفراد للفترة 2022-2025 إدارةَ الأداء والتطوير الوظيفي ضمن الأولويات الرئيسية.

46 - ووقف المكتب على عدة مبادرات إيجابية ترمي إلى تهيئة بيئة عمل ترتكز على القيم الأساسية لليونيسف. ووجد المكتب أن النتائج المتوخاة من برنامج إدارة الأداء والتطوير الوظيفي لم تكن واضحة. فلم يُجر تحليل مفصل للموارد والمهارات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة والهيكل التنظيمي الداعم لها، ولم يُنظر بشكل كامل ومدروس بعناية في أوجه الترابط مع الإطار الأوسع لإدارة المواهب، ولم تُستعرض المتطلبات العملياتية أو النظمية. وعلى الرغم من المبادرات الإيجابية الموجودة، هناك حاجة إلى تحسين كبير في ثقافة مكان العمل لتصبح كما يلزم أن تكون ليُدار الأداء بشكل بناء وعادل وشفاف. وتوجد العديد من ممارسات المكافأة والتقدير في مختلف كيانات اليونيسف، لكنها غير متسقة ولا تخضع إلى الإشراف المركزي. وساهم ذلك، مقترنا بعدم توفّر فرص وظيفية منظمة، في خطر التأثير سلبا في معنويات الموظفين. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية المتفق عليها المنبثقة عن المراجعة:

(أ) وضع رؤية واستراتيجية لهيكل وعملية إدارة الأداء في المستقبل في سياق إطار متكامل لإدارة المواهب؛

(ب) إعداد خطة لتنفيذ استراتيجية إدارة الأداء والتطوير الوظيفي، بالاقتران مع تحديد المسؤوليات بوضوح ووضع أطر زمنية واقعية؛

(ج) تنفيذ برنامج لبناء القدرات يركز على كبار القادة ومديري الأفراد لكفالة التوجيه الصارم من أعلى الهرم وتعزيز المسؤولية عن إدارة الأداء والتطوير الوظيفي؛

(د) وضع إرشادات لترجيح مهارات إدارة الأفراد والكفاءات التقنية عند تقييم المرشحين للتوظيف وعند تقييم أداء الموظفين؛

(هـ) وضع إطار للمكافأة والتقدير يكون ملائما للغرض منه، وتحديد معايير واضحة لتطبيقه؛

(و) الحرص على وجود روابط واضحة وفعالة بين إدارة الأداء والتعلم والتطوير الوظيفي لتحفيز إمساك الموظفين بزمام مسارهم المهني.

4 - الشراكات المستضافة

47 - الشراكات المستضافة ذات أهمية بالغة في برامج اليونيسف. وتلقت اليونيسف، بصفتها جهة مستضيفة، ما يقرب من بليون دولار منذ عام 2019 باسم الشراكات التي تستضيفها، وذلك في شكل مساهمات مباشرة (87 في المائة) ومساهمات ثنائية (13 في المائة). وتحدّ الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات

المباشرة من تعريض اليونيسف للخطر لأنها تشترط على وجه التحديد أن تصرف المنظمة الأموال وفقا لتعليمات الشراكات، لكن لا توجد شروط مماثلة فيما يتعلق بالمساهمات الثنائية. ولذلك، يجب على المنظمة إرساء ضوابط إضافية للتخفيف من المخاطر المحتملة في حالة الغش أو إساءة استخدام الأموال المتأتية من المساهمات الثنائية.

48 - وعلاوة على ذلك، لم يكن يوجد صك رسمي ينظم العلاقة بين اليونيسف وما تستضيفه من شراكات، ولم تدمج اليونيسف ممارسات إدارة المخاطر في ترتيبات استضافتها للشراكات. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية المتفق عليها المنبثقة عن المراجعة:

(أ) إرساء ما يلزم من ضوابط لاستخدام الشراكات المستضافة للمساهمات الثنائية من أجل إدارة مخاطر الغش والهدر وإساءة الاستخدام؛

(ب) وضع نموذج لاتفاق الاستضافة يتضمنُ ما يلزم من أحكام تتناسب مع مسؤوليات اليونيسف والمخاطر التي تتحملها باستضافة الشراكة؛

(ج) وضع أهداف ومقاييس واضحة للنجاح/الأداء فيما يتعلق بانخراط اليونيسف في الشراكات المستضافة، وتوضيح من المسؤول في اليونيسف في نهاية المطاف عن إدارة التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف والمقاييس والإبلاغ به؛

(د) تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة حتى تبيِّن بوضوح إجراءات وعمليات محددة تتناسب مع المخاطر التي تتحملها اليونيسف باستضافتها للشراكات.

تاسعا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

49 - عملا بقرار المجلس التنفيذي 13/2012، نُشرت جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2023 بأكملها من دون حجب أجزاء معينة. ويمكن الاطلاع على جميع تقارير المراجعة الداخلية المفصح عنها حتى هذا التاريخ على الموقع الشبكي للمكتب[4]. ولا تخضع التقارير الاستشارية للإفصاح العلني.

عاشرا - نتائج التحقيقات

50 - يقوم قسم التحقيقات بمهام التقييم والتحقيق فيما يتعلق بالبلاغات عن حالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة ذات الصلة بموارد اليونيسف وموظفيها وبأفرادها من غير الموظفين والجهات الشريكة في التنفيذ والمتعاقدين المؤسسيين وغيرهم من الأطراف الثالثة. وتحال النتائج التي تتوصل إليها أنشطة تقصي الحقائق إلى المكاتب المختصة من أجل توجيه إدارة اليونيسف في اتخاذ القرارات بشأن ما يتعين اتخاذه من إجراءات إدارية أو تأديبية أو غيرها. ويقوم القسم أيضا باستعراض التحقيقات في حالات الغش والاستغلال والانتهاك الجنسيين المتورط فيها موظفو الجهات الشريكة في التنفيذ والمتعاقدون المؤسسيون التي تنجزها الكيانات التي تتوفر لديها قدرات على إجراء تحقيقات داخلية أو جهات تحقيق أخرى من الأطراف الثالثة.

(4) انظر www.unicef.org/auditandinvestigation/internal-audit-reports.

51 - ويقوم فريق تلقي البلاغات في المكتب باستعراض جميع البلاغات الواردة عن حالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة؛ ويقدم، بالتعاون مع إدارة قسم التحقيقات، التوجيه للموظفين والمديرين فيما يتعلق بالخيارات المتاحة لتسوية المسائل، بما في ذلك آليات التسوية البديلة وغير الرسمية. ويقوم فريق تلقي البلاغات بتقييم الادعاءات وجمع معلومات إضافية لتحديد ما إذا كان ينبغي الشروع في تحقيق كامل. وتُحال المسائل التي يتقرَّر أنها خارج نطاق اختصاص المكتب إلى مكتب آخر. وفي الحالات التي يُحقّق فيها وتُثبت الادعاءات، توثَّق النتيجة في تقرير عن التحقيق؛ أما في الحالات التي لا يمكن إثبات الادعاءات بما يتفق مع عبء الإثبات، فإنّ النتائج توثَّق في تقرير حفظ التحقيق.

52 - وفي عام 2023، دعم قسمُ التحقيقات دوائر تحقيق أخرى في الأمم المتحدة بطرق منها إجراؤه تحقيقين نيابة عن كيانات أخرى من الأمم المتحدة. والتمس قسم التحقيقات أيضا الدعم في عمليات التقييم والتحقيق من دوائر تحقيق أخرى في الأمم المتحدة.

53 - وسعى القسم، بالتعاون مع مكتب نائب المدير التنفيذي المعني بالشؤون الإدارية، إلى معالجة تزايد عبء عمله عن طريق تجريب استخدام رسائل الخيارات لتسوية حالات معينة تكون الادعاءات فيها موثوقة، وتوسيع أنواع الحالات التي تحال مباشرة لاتخاذ إجراءات تأديبية محتملة دون إجراء تحقيق كامل فيها.

ألف - إدارة الحالات

54 - ترد في الشكلين الثالث والرابع والجدول 3 أدناه لمحة مقتضبة عن النشاط الذي اضطلع به المكتب فيما يتعلق بالحالات، مع تجميع الادعاءات حسب الفئة. ولمواءمة البيانات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، فإن فئة "السلوك المحظور" تشمل المضايقة وإساءة استعمال السلطة والتمييز، ولكنها تستثني التحرش الجنسي، فهو يُجمع مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاعتداء الجنسي ضمن فئة "سوء السلوك الجنسي".

55 - وفي عام 2023، طرأت زيادة بنسبة 18 في المائة في الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك وبالمخالفات المسجلة على أنها شكاوى جديدة (512 حالة) مقارنة بعام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 35 في المائة منذ عام 2021 (انظر الشكل الثالث). وتلقى خط قسم التحقيقات للاتصال المباشر ما عدده 000 15 رسالة تقريبا تتطلب مزيدا من الاستعراض واتخاذ الإجراءات فيها. ولا يزال النمو الكبير المستمر في عدد الحالات يفوقُ الموارد المتاحة، مما يسهم في اتساع الفجوة بين حجم الحالات وما أُغلق منها.

الشكل الثالث

الحالات المتلقاة للتحقيق فيها وحجم الحالات عموما والحالات المنجزة، 2021-2023

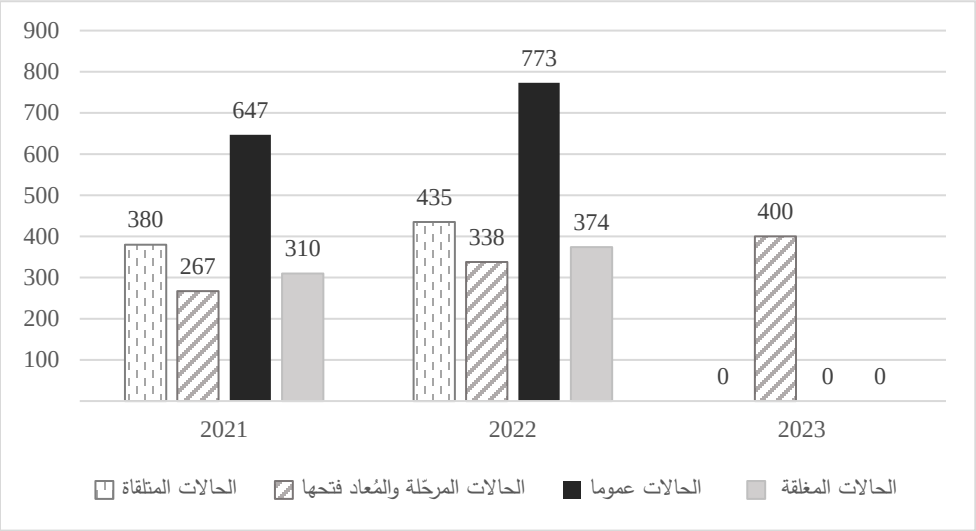

56 - عمل قسم التحقيقات على 912 حالة في عام 2023 (انظر الجدول 3)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2022. ويشمل ذلك 399 حالة مرحّلة من العام السابق، و 512 حالة جديدة، وحالة واحدة أُعيد فتحها. وعلى الرغم من تزايد حجم الحالات والعديد من حالات الشغور الجديدة في الوظائف، زاد عدد الحالات التي أغلقها الفريق بنسبة 3 في المائة، حيث أغلق 386 حالة بحلول نهاية عام 2023.

الجدول 3

الحالات المحقق فيها في عام 2023

المرحلة التي بلغتها الحالات	*عدد الحالات*
الحالات المرحّلة في 1 كانون الثاني/يناير 2023	399
الحالات المتلقاة خلال عام 2023	512
الحالات من السنة السابقة التي أعيد فتحها	1
إجمالي الحالات خلال السنة	**912**
الحالات التي أغلقت خلال السنة	386
الحالات المستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	526

57 - ويسعى المكتب، كلما أمكن، إلى إنجاز التقييمات في غضون 90 يوما، وإنجاز التحقيقات في غضون تسعة أشهر. ويُعَد هذا الإطار الزمني دليلا يُسترشد به وليس هدفا، فقد تظل حالات بعينها مفتوحة لأسباب وجيهة كثيرة. ويُؤخذ به أيضا لتجنب تطبيق مقياس قد يدفع إلى التقصير في التحقيقات أو إلى اختزال الاعتبارات المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية الواجبة أو قد يؤدي إلى إغلاق التحقيقات قبل الأوان. ولا يزال المكتب يركز على منح الأولوية لأشد الحالات خطورة، وتعزيز كفاءته وفعاليته في تسوية الحالات.

58 - وفي عام 2023، أنجز المكتب 184 تقييما (48 في المائة من مجموع التقييمات) في غضون 90 يوما (انظر الشكل الرابع). ومن بين الحالات التي أُغلقت عقب التحقيق وعددها 56 حالة، أنجزت 33 حالة (59 في المائة) في غضون تسعة أشهر (انظر الشكل الخامس).

59 - وتتأثر سرعة إغلاق الحالات بعدة عوامل منها طبيعتها وأولوياتها ودرجة تعقيدها. وفي عام 2023، تأثرت مدة عمل المكتب على الحالات أيضا بالزيادة الكبيرة في عدد الحالات الجديدة التي تتطلب استعراضها، وبتواتر الموظفين وشغور الوظائف، وبالعمل على العديد من الواجبات غير المتعلقة بالتحقيق، ولا سيما إدارة العلاقات مع الجهات المانحة والاستجابة لطلباتها المتزايدة من حيث تقديم التقارير.

الشكل الرابع

النسبة المئوية للتقييمات التي أُغلقت في غضون 90 يوما في عام 2023، حسب نوع الحالة

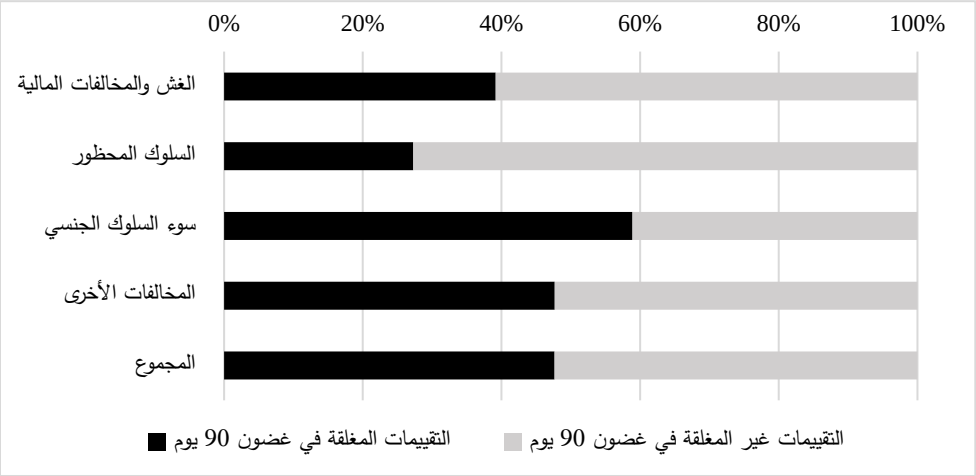

الشكل الخامس

النسبة المئوية للتحقيقات التي أُغلقت في غضون تسعة أشهر في عام 2023، حسب نوع الحالة[أ]

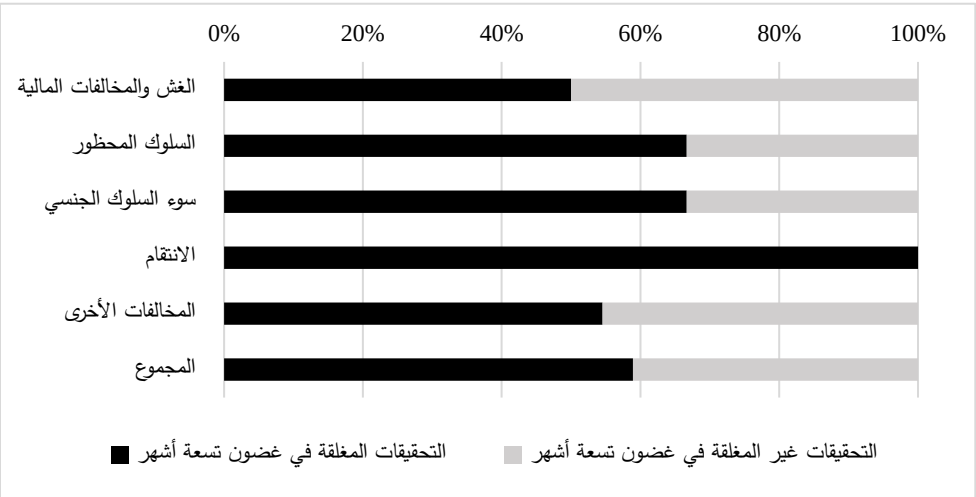

(أ) في عام 2023، أنجز المكتب تحقيقا في حالة انتقام واحدة نيابة عن كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة.

باء - تحليل الادعاءات الواردة

60 - يرد في الشكل السادس والجدول 4 تصنيف للحالات البالغ عددها 512 حالة التي فُتحت في عام 2023، حسب نوع الحالة. وأكبر فئة من هذه الحالات هي فئة الغش والمخالفات المالية (216 حالة) تليها فئة سوء السلوك الجنسي (149 حالة)، وقد طرأت زيادة في كلتا الفئتين مقارنة بعام 2022. وتعكس الزيادة في حالات سوء السلوك الجنسي (110 حالة في عام 2022؛ 149 حالة في عام 2023) زيادة كبيرة في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين (83 حالة في عام 2022؛ 127 حالة في عام 2023)، بينما ظل عدد حالات التحرش الجنسي عند المستوى نفسه (23 حالة في عام 2022؛ 22 حالة في عام 2023). وظل عدد حالات المضايقة وإساءة استعمال السلطة والتمييز ثابتا عند 38 حالة في عامي 2023 و 2022. وفي عام 2023، فتح المكتب التحقيق في ثماني حالات ادُّعي فيها ارتكاب تمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العرق ونوع الجنس والأصل الإثني وخصائص أخرى.

الشكل السادس

الحالات المتلقاة في عام 2023، حسب فئة الادّعاء

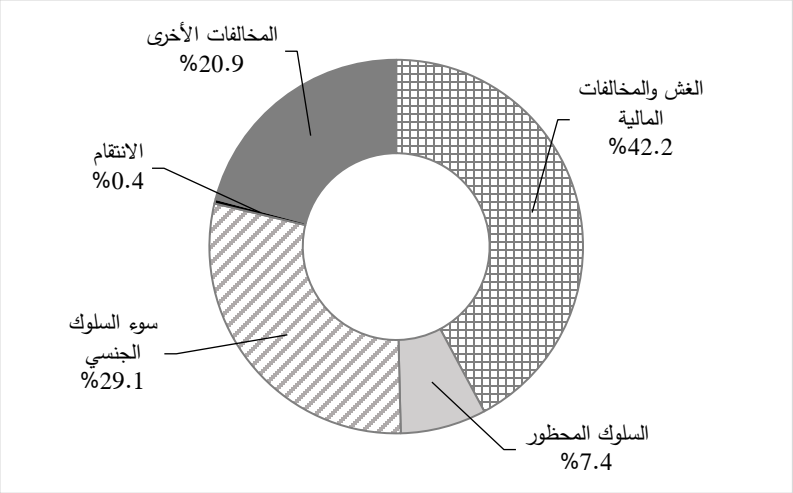

الجدول 4

عدد الحالات المتلقاة حسب فئة الادعاء، 2021-2023

فئة الادعاء	*الحالات المتلقاة في عام 2021*	*الحالات المتلقاة في عام 2022*	*الحالات المتلقاة في عام 2023*
الغش والمخالفات المالية	152	193	216
السلوك المحظور	50	38	38
سوء السلوك الجنسي	95	110	149
الانتقام[أ]	0	1	2
المخالفات الأخرى	83	93	107
المجموع	**380**	**435**	**512**

(أ) بما يشمل حالة واحدة حقق فيها المكتب نيابة عن كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة.

61 - ويبين الجدول 5 توزيع الادعاءات الواردة حسب الموقع.

الجدول 5

الحالات المتلقاة في عامي 2022 و 2023 حسب المنطقة

	2023		*2022*	
منطقة/موقع مكتب اليونيسف	*عدد الحالات*	*النسبة المئوية من المجموع*	*عدد الحالات*	*النسبة المئوية من المجموع*
المقر	26	5	30	7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	22	4	24	6
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	120	23	94	22
أوروبا ووسط آسيا	22	4	24	6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	29	6	15	3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	88	17	80	18
جنوب آسيا	108	21	73	17
غرب ووسط إفريقيا	91	18	88	20
غير ذلك[أ]	6	1	7	2
المجموع	**512**	**100**	**435**	**100**

(أ) تشمل عبارة "غير ذلك" الحالات غير المعروف موقعها أو التي تتعلق الادعاءات فيها بكيانات غير تابعة لليونيسف أو التي تشمل الادعاءات فيها مناطق متعددة.

ملاحظة: بعض النسب المئوية لا يبلغ مجموعها 100 في المائة، ولكن أصبحت على هذا النحو نتيجة تقريب الأرقام.

جيم - كيفية البت في الحالات المنجزة

62 - في عام 2023، أصدر المكتب 44 تقريرا من تقارير التحقيق و 49 إحالة ومذكرة استشارية واحدة سلطت الضوء على المخاطر المرتبطة بعدم إخضاع المرشحين قيد إجراءات الاستقدام للفحص الكافي فيما يتعلق باحتمال ارتكابهم سوء سلوك جنسي. وأُغلقت 15 حالة من بين 386 حالة منجزة في عام 2023 لتعذُّر إثبات الادعاءات فيها. ومن بين الحالات المتبقية البالغ عددها 278 حالة منجزة، أُغلقت 19 حالة بعد أن سحب الضحايا المزعومون شكاواهم أو رفضوا الموافقة على الشروع في إجراء تحقيق رسمي، ولم يكن من الممكن إثبات الادعاءات من خلال وسائل أخرى.

63 - وأغلق المكتب 142 حالة عقب تحقيقات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أو تحقيقات أو عمليات مراجعة حسابات خاصة بشأن غش متورط فيه موظفون لدى جهات شريكة في التنفيذ، أجرتها جهات شريكة في التنفيذ لديها قدرات داخلية في مجال التحقيقات أو أجرتها أطراف ثالثة أخرى. ويرد في الجدول 6 موجز لكيفية البت في الحالات المنجزة في عام 2023، وترد في إضافة هذا التقرير تفاصيل عن الحالات المغلقة.

الجدول 6

كيفية البت في الحالات المنجزة في عام 2023

نوع الإغلاق	*عدد الحالات*
إصدار تقرير التحقيق	**44**
(أ) قُدم إلى الإدارة العليا في إطار السياسة التأديبية لليونيسف*	36
(ب) قُدم إلى مكاتب أخرى في اليونيسف أو كيانات أخرى في الأمم المتحدة**	8
إصدار تقرير الحفظ	**15**
(أ) عدم ثبوت صحة الادعاء	15
غير ذلك	**278**
(أ) عدم الموافقة أو سحب الموافقة على الشروع في التحقيق في حالة ضحايا الضرر المباشر	19
(ب) استعراض التحقيقات أو مراجعة الحسابات التي قام بها طرف ثالث	142
(ج) الافتقار إلى معلومات يمكن بدء التحقيق بناء عليها	117
الإحالة إلى مكتب آخر من مكاتب اليونيسف أو إلى كيان آخر***	**49**
مجموع الحالات المغلقة في عام 2023	**386**

* بما يشمل الحالات المقدمة بموجب الفقرتين 21 و 33 من سياسة اليونيسف بشأن العملية والإجراءات التأديبية.

** بما يشمل تقارير التحقيقات في المسائل التعاقدية المتعلقة بأفراد من غير الموظفين، وتقارير التحقيقات المنجزة نيابة عن كيانات أخرى من الأمم المتحدة، وتقارير التحقيقات في المسائل المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة التي تقدم إلى المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

*** قد تصدر الإحالات عندما تقع المسألة خارج نطاق ولاية المكتب و/أو عندما يقرر المكتب أن إجراء التحقيق ليس له ما يبرره لكنه وقف على مسائل تستوجب تدخل الإدارة.

64 - ويتعلق أكبر عدد من الحالات المغلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين (119 حالة)، يليه الغش الذي ينطوي على إساءة أطراف ثالثة استخدام أموال البرامج (69 حالة) ثم السلوك غير اللائق لموظفين (36 حالة). وأثبت المكتب أن اليونيسف تكبدت خسائر مالية تبلغ قيمتها 398 99 دولارا في 10 حالات سوء سلوك أو مخالفات أو كليهما. وتعكس هذه الخسائر عموما نتائج تُعزى إلى سوء سلوك أو مخالفات أو كليهما، ومن ثَمّ فقد لا تعكس مجموع خسائر المنظمة، مثل النفقات التي قد لا تعزى إلى الغش ولكن تقرر مع ذلك أنها نفقات غير مأذون بها أو "غير مستوفية للشروط" بموجب الاتفاقات التعاقدية مع اليونيسف. ولا يشمل ذلك الرقم أيضا الخسائر التي لحقت بأطراف ثالثة، مثل الخسائر الناجمة عن الغش المتصل بخطة التأمين الصحي.

دال - الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف

65 - يتولى المكتب إجراء التحقيقات، ولكن الإدارة العليا هي المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على التقارير التي يقدمها المكتب عن التحقيقات. وفي هذا الصدد، قدم المكتب 36 مسألة إلى الإدارة العليا للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية فيها بموجب سياسة اليونيسف بشأن العملية والإجراءات التأديبية. ويبلغُ شاغل منصب نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية الموظفينَ بالإجراءات التأديبية، المتخذة بناء على النتائج التي توصل إليها المكتب، ضمن التقارير الدورية بشأن الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات

المتخذة من أجل التصدي لسوء السلوك. وفي عام 2023، أنجزت نائبة المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية عملية تأديبية في 23 حالة يتعلقُ بعضها بحالات قدمها المكتب في عام 2022. وتتعلق 21 حالة من تلك الحالات بموظفين قيد الخدمة، بينما تتعلق حالتان بموظفين سابقين أُبلغا بأنهما لو ظلا في الخدمة لكان فُرض عليهما إجراء تأديبي. ومن الإجراءات التأديبية المتخذة الفصلُ أو إنهاءُ الخدمة (16 حالة) وفقدان درجات من رتبهم (7 حالات).

66 - وفي حالة تتعلق بموظف سابق آخر، اتُّخذت الإجراءات المناسبة لتسجيل الحالة حتى تخضع للمساءلة.

هاء - أنشطة لا تتعلق بحالات معينة

67 - في عام 2023، شارك موظفو قسم التحقيقات في مبادرات تدريبية منها تدريب مشترك بين الوكالات نظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وتدريب على إجراء المقابلات على نحو يراعي آثار الصدمة؛ وحلقات عمل بشأن أدوات استقاء المعلومات من مصادر علنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المحققين، وبشأن إجراء التحقيقات في سوء السلوك الجنسي.

68 - وقدم القسم خدمات استشارية وخدمات أخرى من غير خدمات التحقيق في مجالات منها ما يلي:

(أ) إسداء المشورة لموظفي اليونيسف وإدارتها: تلقى القسم عددا متزايدا من طلبات تقديم التوجيه والمشورة من المديرين والموظفين من مختلف كيانات اليونيسف فيما يتعلق بحالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة وبمسائل تقع خارج نطاق ولاية المكتب. واستغرق العمل على تلبية هذه الطلبات وقتا طويلا، وهي تشكّل نسبة متزايدة من عبء العمل في القسم.

(ب) المبادرات السياساتية: ساهم القسم في العديد من المبادرات المؤسسية، بما في ذلك السياسات والإجراءات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والوقاية. وواصل القسم أيضا المشاركة في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بأفضل الممارسات لتناول ادعاءات المضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز.

(ج) الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي: المكتب مسؤول عن إبلاغ المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تخص اليونيسف والتي تتعلق بمرتكب أو ضحية يمكن التعرف عليهما[5]. وقدم موظفو قسم التحقيقات أيضا عروضا عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لموظفي اليونيسف والجهات الشريكة في التنفيذ في مختلف المناطق.

(د) الغش والفساد: تولى القسم إدارة استعراض خارجي لإطار اليونيسف لمكافحة الغش، وشارك في فريق عامل مشترك بين الشعب لوضع توجيهات عملية بشأن التصدي للغش والفساد، وقدم عروضا عن الموضوع إلى عدة مكاتب باليونيسف. وتعاون القسم أيضا مع المكتب القطري في أفغانستان وشعبة الإمدادات لإجراء استعراض استباقي للمخاطر التي تنطوي عليها وظيفة الإمداد في أفغانستان. وسلط ذلك الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز تدابير التخفيف من المخاطر، بما في ذلك ما يتعلق منها بالغش

(5) قد يختلف عدد ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلَّغ بها مكتبُ الأمين العام عن العدد الوارد في هذا التقرير، حيث يتلقى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أيضا ادعاءات لا تفي بمعايير إبلاغ المكتب التنفيذي للأمين العام. وتشمل هذه الادعاءات الحالات التي قد يحيلها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

والفساد. وشرع المكتب أيضا في عملية استقدام لموظفين ليشغلوا وظائف في فرقة عمل مؤقتة للتحقيق في حالات الغش؛ ويتوقع المكتب أن يملأ هذه الوظائف بحلول الربع الثاني من عام 2024.

(هـ) الاتصالات والتدريب: وسّع قسم التحقيقات جهوده التوعوية، حيث قدم أكثر من 40 عرضا (مقارنة بتقديمه 31 عرضا في عام 2022) للموظفين في المكاتب القطرية والإقليمية وللجهات الشريكة في التنفيذ. وتراوحت مواضيع تلك العروض من تقديم لمحة عامة عن عمل المكتب إلى مواضيع سوء السلوك الجنسي وتناول ادعاءات الغش والفساد.

(و) استعراض أحكام الاتفاقات: شارك القسم في عام 2023 في صياغة واستعراض 64 اتفاقا تمويليا وقانونيا مع جهات مانحة وأطراف أخرى، مقابل 35 اتفاقا في عام 2022. وتطلبت عملية استعراض هذه الاتفاقات وتعقيدها وطابعها غير المعتاد موارد كبيرة من المستوى العالي كان لا بد من إعادة تخصيصها لهذا الغرض.

(ز) إشراك الجهات المانحة وإبلاغُها: عمل القسم في عام 2023 على أكثر من 75 مسألة تتعلق بإبلاغ الجهات المانحة، بما في ذلك عمليات الإبلاغ المخصصة والدورية والرد على استفسارات المتابعة. وعمل القسم بنشاط على أكثر من 40 مسألة أخرى تتعلق بالجهات المانحة، بما في ذلك التحضيرُ لمبادرات محددة لإشراك الجهات المانحة والمشاركةُ فيها، وصياغة وثائق وأدوات مرجعية لفائدة الجهات المانحة. وللوفاء بعبء العمل المتزايد الذي يتطلبه إشراك الجهات المانحة وإبلاغها، أنشأ المكتب وظيفة مكرسة للعلاقات مع الجهات المانحة. ولا تزال حساسية معلومات التحقيق التي تطلبها الجهات المانحة تشكّل مصدر خطر على استقلال المكتب.

واو - لمحة عامة عن المسائل والاتجاهات

69 - شهد المكتب زيادة كبيرة في عدد الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين على وجه الخصوص. وتتعلق معظم هذه الشكاوى بموظفين لدى الجهات الشريكة في التنفيذ. وأثبت المكتب مزاعم التحرش الجنسي أو مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين في 15 حالة تتعلق بموظفين في اليونيسف، مقابل 6 حالات في عام 2022. لكن امتناع الضحايا عن الموافقة على الشروع في إجراء تحقيق رسمي لا يزال من الصعوبات التي تعترض التحقيق في مثل هذه الحالات؛ فقد أغلق المكتب لهذا السبب خمس حالات تتعلق بسوء سلوك جنسي في عام 2023.

70 - وفي حين ظل عدد الحالات المدعى فيها وقوع مضايقة وإساءة استخدام للسلطة وتمييز ثابتا نسبيا مقارنة بعام 2022، لا تزال هذه الحالات تتطلب أن يكرس لها قدر كبير من الموارد في مرحلة تلقيها وإن خُلص في العديد من الشكاوى في نهاية المطاف إلى أنها تتعلق بخلافات شخصية ومشاكل في إدارة الأداء ولا ترقى إلى سوء السلوك وتقع من ثم خارج نطاق ولاية المكتب.

71 - ويواجه المكتب تحديات فريدة من نوعها في التحقيق عندما يتلقى ادعاءات بالغش أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين متورط فيها موظفون لدى جهات حكومية شريكة في التنفيذ. إذ يتعين على المكتب في هذه الحالات عموما أن يعتمد على قدرة الجهة الشريكة على إجراء التحقيقات بنفسها، وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز الإطار القانوني المنطبق في هذا الصدد حتى يكون المزيد من الأدوات تحت تصرف اليونيسف للتعامل مع هذه الأنواع من الادعاءات.

72 - وتطرح بيئة عمل اليونيسف، بما في ذلك عملها في مناطق حيث تدور نزاعات، عقبات عملية عديدة أمام إنجاز التحقيقات. فغالبا ما يصعب الحصول على أدلة وثائقية أو شهادات مهمة من مواقع يتعذر الوصول إليها أو مواقع شديدة الخطورة. وكثيرا ما يعجز المكتب أيضا عن توفير تدابير لحماية الشهود الذين قد تعرضهم شكاواهم لمخاطر المسّ بسلامتهم وأمنهم، وهو ما قد يحد من قدرة المكتب على الحصول على أدلة يمكن البناء عليها.

73 - وتطرح حالات الغش والفساد عدة تحديات أخرى فريدة من نوعها. فعدم احتفاظ الجهات الشريكة في التنفيذ بوثائق داعمة، على سبيل المثال، كثيرا ما يجعل من الصعب على المكتب أن يثبت الغش وفقا لمعيار الإثبات المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك نقصا كبيرا في الإبلاغ عن الغش والفساد، ولا سيما الغش في عمليات الشراء. وسعيا من المكتب للتغلب على هذه التحديات، اتّبع نهجا عمليا، حيث عمل عن كثب مع المكاتب القطرية لدعم أنشطة الضمان التي يمكن أن تؤدي إلى الاستنتاج أن نفقات ما غير مستوفية لشروط إنفاقها، والوقوف على مواطن الضعف في الرقابة التي تتطلب المعالجة، لا سيما عندما يكون المكتب غير قادر على إحالة المسألة إلى التحقيق فيها وإثبات ارتكاب المخالفة.

74 - ودعم المكتب الأنشطة الاستباقية، بما في ذلك استعراض وظيفة الإمداد في أفغانستان. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا العمل الاستباقي قد يتطلب موارد كبيرة، لكن قدرة المكتب على توسيع عمله في هذا المجال محدودةٌ لأنه يتعين عليه أن يعطي الأولوية إلى حافظته المتنامية من الحالات غير الاستباقية، وإلى الأعباء غير المتصلة بالحالات.

حادي عشر - تحليلات البيانات

الشكل السابع

مسار التحليلات وخريطة الطريق للذكاء الاصطناعي

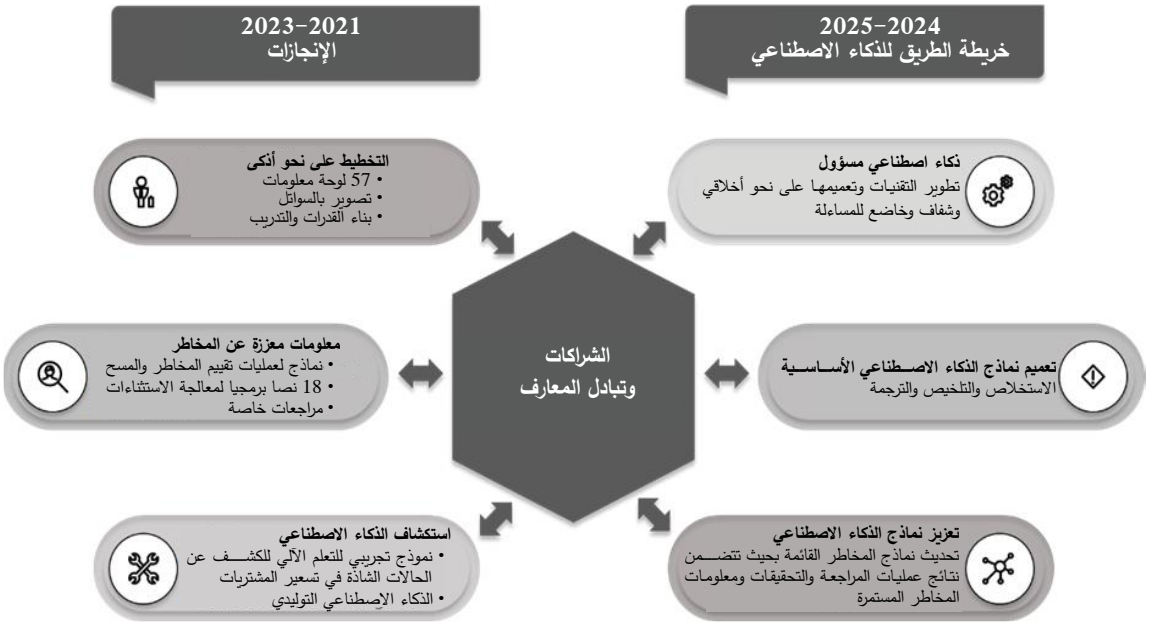

75 - أحرز المكتب تقدما كبيرا في ترسيخ أدوات التحليل في عملياته اليومية، بما في ذلك:

(أ) لوحات معلومات تُوفر معلومات منسقة لتخطيط العمل وتنفيذه.

(ب) نماذج للمخاطر موضوعة خصيصا لتقييم مخاطر مراجعة الحسابات، وتقييم الحاجة إلى عمل المكاتب القطرية على نحو استباقي.

(ج) تصوير تجريبي بالسواتل لتقييم التقدم المحرز في مشاريع البناء.

(د) تقارير للرصد الإداري.

(هـ) تجارب في استخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك نموذج للكشف عن الحالات الشاذة في تسعير المشتريات.

ثاني عشر - خريطة الطريق الاستراتيجية

76 - ترد في الفقرات التالية الأولوياتُ الاستراتيجية للمكتب لعام 2024.

77 - العمل مع المجلس التنفيذي: سيواصل المكتب العمل مع المجلس على نحو هادف فيما يتعلق بإدارة المخاطر وبأنشطة الضمان.

78 - المراجعة الداخلية: سيجري المكتب في عام 2024 استعراضا خارجيا لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية. وسينجز المكتب التقارير الموحدة عن المراجعة فيما يتعلق بالمواضيع المشتركة الرئيسية التي حُددت في مختلف عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي أجريت في عام 2023 لإتاحة مزيد من الدروس، مع التركيز على المسائل والحلول التي تشمل المنظمة بأكملها.

79 - التحقيقات: سيواصل قسم التحقيقات في عام 2024 توسيع عمله لتناول مخاطر الغش والفساد في جميع عمليات اليونيسف بسبل منها إطلاق فرقة العمل المؤقتة للتحقيق في حالات الغش، ودعم تنفيذ الاستعراض الخارجي والتوصيات لتحسين إطار اليونيسف لمكافحة الغش. وسيسعى المكتب جاهدا إلى تعزيز الكفاءة في تلبية طلبات الجهات المانحة التي تطلب المزيد من التقارير، واستعراض الاتفاقات القانونية.

80 - الآليات البديلة لتسوية المنازعات: سيسعى قسم التحقيقات إلى قصر تدخّله على المسائل التي تكون فيها التحقيقات ضرورية حقا. وسيواصل المكتب العمل مع شعبة الموارد البشرية ومكتب المدير التنفيذي لتوسيع استخدام الآليات البديلة لتسوية المنازعات في تسوية المنازعات بين الأشخاص، وتوسيع استخدام رسائل الخيارات والإحالات المباشرة، واتباع سياسات تسمح لمكاتب أخرى غيره أن تنظر في الانتهاكات المتدنية الخطورة.

ثالث عشر- مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف لعام 2023 المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2024/AB/L.3) وبإضافته (E/ICEF/2024/AB/L.3/Add.1) وبردّ الإدارة (E/ICEF/2024/AB/L.4)، وبالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسف لعام 2023 المقدم إلى المجلس التنفيذي، ويرحب بالرأي العام بشأن ملاءمة وفعالية إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

المرفق الأول

تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2023[أ]

الرقم	الرقم المرجعي	المنطقة[ب]	تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية	عدد الإجراءات المتفق عليها: المجموع	عدد الإجراءات المتفق عليها: ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير[ج]
أولا - تقارير مراجعة الحسابات						
ألف - المكاتب القُطرية						
1 -	1/2023	شرق آسيا والمحيط الهادئ	إدارة منحة الصندوق العالمي لدعم الحد من الإصابة بأمراض السل والملاريا وكوفيد-19 وعلاجها والوقاية منها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	3	1	غير مُرضية
2 -	02/2023	أوروبا ووسط آسيا	طاجيكستان	5	0	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
3 -	03/2023	جنوب آسيا	نيبال	7	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
4 -	04/2023	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	مدغشقر	11	3	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
5 -	08/2023	غرب ووسط أفريقيا	غينيا	8	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
6 -	09/2023	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	بوروندي	6	0	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
7 -	11/2023	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دولة فلسطين	7	0	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
8 -	12/2023	غرب ووسط أفريقيا	توغو	6	1	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
9 -	13/2023	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	جمهورية تنزانيا المتحدة	5	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
10 -	14/2023	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	اليمن	7	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
11 -	15/2023	غرب ووسط أفريقيا	نيجيريا	11	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
12 -	16/2023	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	أوغندا	6	0	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
13 -	18/2023	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	إثيوبيا	11	3	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
14 -	19/2023	أوروبا ووسط آسيا	أوكرانيا	10	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
15 -	20/2023	غرب ووسط أفريقيا	النيجر	9	5	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
16 -	21/2023	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	جنوب السودان	9	3	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
17 -	22/2023	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	بيرو	9	1	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
18 -	23/2023	أوروبا ووسط آسيا	بولندا	11	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
19 -	25/2023	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	الصومال	9	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
			المجموع	**150**	**33**	
باء - المجالات المواضيعية						
20 -	05/2023	لا ينطبق	إدارة الأداء والتطوير الوظيفي	8	4	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
21 -	06/2023	لا ينطبق	استضافة اليونيسف للشراكات العالمية	7	4	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
22 -	07/2023	لا ينطبق	شعبة الشراكات العامة	7	3	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة

الرقم	الرقم المرجعي	المنطقة[ب]	تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية	عدد الإجراءات المتفق عليها		استنتاج التقرير[ج]
				المجموع	ذات الأولوية العالية	
23 -	10/2023	لا ينطبق	تمويل أنشطة حشد الأموال: سند البنك الدولي	2	0	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
24 -	24/2023	لا ينطبق	إطار اليونيسف التنظيمي	5	1	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
			المجموع	**29**	**12**	
			المجموع الكلي	**179**	**45**	
ثانيا - التقارير الاستشارية						
25 -	17/2023	لا ينطبق	استراتيجية الأمم المتحدة لتسيير الأعمال	-	-	-

(أ) ترد تقارير مراجعة الحسابات حسب الفئة.

(ب) مناطق اليونيسف المدرجة في هذا الجدول هي: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا ووسط آسيا؛ وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وجنوب آسيا؛ وغرب ووسط إفريقيا.

(ج) استنتاجات التقارير مصنفة على النحو التالي:

مُرضية: عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم عملياتٌ ملائمة وتعمل بشكل جيد؛

مرضية جزئيا، بحاجة لتحسينات: عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم عملياتٌ ملائمة وفعالة بشكل عام ولكنها بحاجة لبعض التحسينات. ومن غير المحتمل أن يكون لأوجه الضعف أو القصور التي تم تحديدها أثر سلبي جوهري على أداء الكيانات أو المجالات أو الأنشطة أو العمليات التي خضعت للمراجعة.

مرضية جزئيا، بحاجة لتحسينات كبيرة: تحتاج عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم إلى تحسينات كبيرة. ويمكن أن يكون لأوجه الضعف أو القصور التي تم تحديدها أثر سلبي جوهري على أداء الكيانات أو المجالات أو الأنشطة أو العمليات التي خضعت للمراجعة.

غير مرضية: تحتاج عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم إلى تحسينات كبيرة. ويمكن أن يكون لأوجه الضعف أو القصور التي تم تحديدها أثر سلبي شديد على أداء الكيانات أو المجالات أو الأنشطة أو العمليات التي خضعت للمراجعة.

المرفق الثاني

الإجراءات المتفق عليها المفتوحة التي مرَّ عليها أكثر من 18 شـــهرا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الرقم	*عنوان تقرير مراجعة الحسابات – شهر وسنة الإصدار – الفترة التي مرت على الإجراء المتفق عليه – الإجراء المتفق عليه (حسب أولويات المخاطر)*	*مستجدات الحالة (في آذار/مارس 2024)*
1	**المكتب القطري في غواتيمالا (أيار/مايو 2022: 19 شهرا)** (أ) **أولوية متوسطة:** وافق المكتب القطري على تعزيز إدارته للشراكات عن طريق معالجة ثغرات الرقابة الداخلية في مذكرة التفاهم الثلاثية بين المكتب والحكومة ومنظمات المجتمع المدني	أجرى ممثل المكتب القطري مناقشات مع وزارة التعليم لتعزيز مذكرة التفاهم الثلاثية. وأُرجئ إتمام وضعها في صيغتها النهائية لتلبية طلب الحكومة إجراء مزيد من المناقشات. وعقدت اجتماعات مع السلطات المعنية، ومن المتوقع توقيع مذكرة التفاهم في الربع الأول من عام 2024

المرفق الثالث

مؤشرات الأداء الأساسية لعام 2023

الرقم	*مؤشر الأداء الأساسي*	*المُستهدف (2023)*	*المُنجز (2023)*
1 -	تنفيذ خطة عمل قائمة على المخاطر	90 في المائة	78 في المائة[أ]
2 -	الامتثال لقرار المجلس التنفيذي 13/2012 بشأن الكشف العلني	100 في المائة	100 في المائة
3 -	العمليات التي كانت تعقيبات العملاء بشأنها "مرضية عموما"[ب]	100 في المائة	100 في المائة
4 -	الامتثال العام لمعايير معهد المدققين الداخليين، بما في ذلك التقييمات الخارجية (مرة كل خمس سنوات)	نعم	نعم
5 -	الامتثال لمؤشرات حسن التوقيت في تقديم تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	90 في المائة	8 في المائة[ج]
6 -	الامتثال لمؤشرات حسن التوقيت في إنجاز التحقيقات	65 في المائة	59 في المائة

(أ) يعزى هذا النقص في الإنجاز إلى مجموعة من التحديات الكبيرة. فقد واجه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تحديات طرحها معدل الشواغر الذي بلغ 13 في المائة والذي تجاوز بنسبة كبيرة المعدل المتوقع البالغ 3 في المائة، مما أثر على قدرة المكتب على القيام بعملياته. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت المكاتب القطرية لليونيسف العديد من الصعوبات غير المتوقعة، بما في ذلك اضطرابات مدنية وكوارث طبيعية ومشاكل محلية في التوظيف، مما استلزم إدخال تعديلات كبيرة على خطط العمل الأولية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وأدى ذلك إلى تعليق أو تأجيل العديد من عمليات مراجعة الحسابات المقررة بعد أن أُنجز قدر كبير من العمل عليها.

(ب) وافقت الجهات المستفيدة من مراجعة الحسابات أو وافقت بشدة على أن عمليات مراجعة الحسابات الفردية، بوجه عام، أضافت قيمة وأسفرت عن إجراءات ونتائج موافق عليها وهادفة.

(ج) يعزى الانخفاض في إنجاز مؤشرات الأداء الأساسية في عام 2023 إلى مواجهة تحديات متعددة في قسم مراجعة الحسابات. ومن تلك التحديات ما تسبب فيه شغور وظيفة رئيس مراجعة الحسابات خلال السنة لمدة تعادل 25 في المائة من السنة، ثم ما فرضته المرحلة الانتقالية لرئيس آخر، من زيادة شديدة في الضغوط وتأخر كبير في عملية استعراض الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى غياب موظفين أساسيين لدى الجهات المستفيدة خلال العطلات والحاجة إلى إجراء مناقشات متعمقة لمعالجة مسائل مراجعة الحسابات المعقدة إلى إبطاء عمليات تقديم التقارير.